AS

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/51/266
S/1996/621
5 August 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة الحادية والخمسون
البند ٧١ من جدول الأعمال المؤقت*
نزع السلاح العام الكامل

مجلس الأمن
السنة الحادية والخمسون

رسالة مؤرخة ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٦ موجهة إلى الأمين العام
من الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أرفق طيه نص برنامج عمل من سبع نقاط بشأن الألغام المضادة للأفراد، قدمه الدكتور كلاوس كنكل، وزير خارجية ألمانيا الاتحادي، في ١٨ تموز/يوليه ١٩٩٦.

وأرجو التفضل بتقديم مساعدتكم في تعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٧١ من جدول الأعمال المؤقت، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) تونو إيتل

* A/51/150.

مرفق

برنامج عمل من سبع نقاط بشأن الألغام المضادة للأفراد،
قدمه الدكتور كلاوس كنكل، وزير خارجية ألمانيا الاتحادي
في ١٨ تموز/يوليه ١٩٩٦ في بون

تقتل الألغام أو تشوه حوالي ٠٠٠ ٢٠ شخص في العالم كل سنة. وتشير التقديرات إلى أنه يوجد ما بين ٨٥ و ١٠٠ مليون لغم بري لم يجر إزالتها في ٦٥ بلدا. وتقتل الألغام المضادة للأفراد وتشوه أسبوعا بعد آخر مئات المدنيين في جميع أنحاء العالم. وهي تشكل خطرا على الحياة والأوصال، ماثلا على الدوام، حتى بعد انتهاء القتال بسنوات.

ولا بد أن نفعل كل ما يمكن لوضع حد لهذه المأساة. وقد اتخذت الحكومة الفيدرالية إجراءات في هذا الصدد. ففي كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، فرضت وقفاً تاما انفراديا على جميع صادرات الألغام المضادة للأفراد. وفي نيسان/أبريل ١٩٩٦، أقلعت القوات المسلحة الاتحادية تماما وبدون قيد أو شرط عن استخدام الألغام المضادة للأفراد. وسيتم تدمير المخزونات الموجودة. وقد وافق المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة التقليدية المعينة الذي اختتم في ٣ أيار/مايو ١٩٩٦، على فرض أشكال حظر وقيود أكثر شمولا على الألغام البرية. وكانت هذه خطوة تمس الحاجة إليها ولكنها لم تذهب بعيدا بما فيه الكفاية.

ولذلك فإني أقترح برنامج عمل من سبع نقاط بشأن الألغام المضادة للأفراد:

١ - فرض حظر دولي على الألغام المضادة للأفراد - لا بد من استئصال هذا السلاح الوحشي اللاإنساني نهائيا من وجه الأرض. وقد حظرت ألمانيا وجود الألغام المضادة للأفراد في ترساناتها للأسلحة. واتخذ بعض شركاء الحكومة الاتحادية في اتحاد غربي أوروبا إجراءات مماثلة. ويجب أن تكون هذه نقطة انطلاقنا. ويجب جعل الأهداف التي من قبيل فرض حظر تام على الألغام المضادة للأفراد، وحظر كامل على صادراتها وإزالة الألغام بشكل فعال، العناصر الرئيسية للإجراءات المشتركة للاتحاد الأوروبي الجديد. وقد طلبت بالفعل إلى زملائي تقديم دعمهم في هذه القضية. بيد أن اتخاذ إجراء على نطاق أوروبا وحدها لا يمكن أن يحل المشكلة. ولذلك أوعزت إلى السفارات الألمانية والبعثات الألمانية لدى المنظمات الدولية القيام بمساعي لدى الهيئات ذات الصلة بغية الأخذ بنهج مشترك لتجريم استخدام الألغام المضادة للأفراد في جميع أنحاء العالم.

٢ - تقديم المساعدة في إزالة الألغام، وتوعية الأشخاص بالأخطار التي تشكلها الألغام وتدريب الأفراد المعنيين بإزالة الألغام في البلدان المتضررة - هناك حاجة ماسة إلى وضع عملية وتقديم مساعدة فعلية في هذه المجالات. ويجب إيلاء الأولوية العليا لإزالة الألغام. ويجب تجميع كافة الموارد الموجودة

المخصصة للعمل في هذا الميدان من الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة وفي الميزانيات الوطنية، واستغلالها على النحو الأمثل. وستواصل الحكومة الاتحادية بذل كل ما في وسعها لدعم الابتكارات التقنية التي تعطي الأمل في إزالة الألغام على نحو أسرع وأكثر أمنا. وبالرغم من الضغوط الحالية في الميزانية فإنني سأحث بقوة على زيادة تكثيف الجهود الألمانية في هذا المجال على مدى السنوات المقبلة.

٣ - مساهمة القوات المسلحة الاتحادية - يتسم تثقيف الأشخاص وتدريب الخبراء على حد سواء في مجال اكتشاف الألغام وإزالتها بالأهمية البالغة لحل مشكلة الألغام البرية بنجاح. وفي هذا الميدان، تتمتع القوات المسلحة الاتحادية بخبرة فنية خاصة. وتعمل وزارة الدفاع الاتحادية على وضع خطط لتوفير التدريب على إزالة الألغام في ألمانيا أو إرسال أفرقة تدريب لتحسين إزالة الألغام في البلدان المتضررة، وعلى سبيل المثال، البوسنة والهرسك. وهذه المبادرة من جانب وزارة الدفاع الاتحادية تحظى بتأييدي الكامل. وبالتشاور مع الأمين العام للأمم المتحدة جـــرى الاتفاق بالفعل على تبادل البيانات المتعلقة بالألغام مع مركز وثائق الألغام التابع للقوات المسلحة الاتحادية، وقد تنفَّذ ذلك.

٤ - اشتراك منظمة حلف شمال الأطلسي واتحاد غربي أوروبا في الجهود المبذولة لمعالجة مشكلة الألغام العالمية - بحثاً عن حل لهذه المشكلة العالمية، ينبغي ألا تظل منظمة حلف شمال الأطلسي واتحاد غربي أوروبا واقفين موقف المتفرج. وقد اتصلت بالأمينين العامين لمنظمة حلف شمال الأطلسي واتحاد غربي أوروبا وطلبت إليهما بذل كل ما في وسعهما لدعم هذه الجهود. ويمكن أن تتمثل المساهمات الممكنة في وضع مفاهيم انتشار منقحة ونقل الخبرة الفنية للمساعدة في أنشطة إزالة الألغام في أوروبا.

٥ - تطبيق بروتوكول الألغام المنقح بأسرع ما يمكن وعلى أوسع نطاق ممكن - قام المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة التقليدية المعينة لعام ١٩٨٠ باعتماد بروتوكول ألغام منقح. بيد أن أشكال الحظر والقيود الأكثر شمولا المتفق عليها تقصر عن تحقيق أهداف الحكومة الاتحادية وآمالها. وترغب الحكومة الاتحادية في كفالة فرض حظر تام على الألغام المضادة للأفراد. ويمثل بروتوكول الألغام المنقح خطوة أولى في هذا الاتجاه يتعين تعزيزها الآن. ولذلك يجب أن يدخل حيز النفاذ بسرعة ومطلوب من جميع الدول الانضمام إليه. وفي الواقع، لم ينضم بعد إلى البروتوكول بعض من أكثر الدول تضررا بمشكلة الألغام. وسأناشد جميع الدول التي لم تنضم إليه بعد القيام بذلك على الفور.

٦ - المساهمات لحل مشكلة الألغام - معيار للتعاون التقني والمالي - إن الألغـــام المضادة للأفراد التي لم يجر إزالتها في ٦٥ بلدا في جميع أنحاء العالم تشكل أيضا مشكلة ضخمة أمام التنمية. ولحين تطهير حقول الألغام في النهاية، تظل الأراضي الزراعية غير قابلة للاستخدام لعدة سنوات. ولا بد أن تقوم البلدان المتضررة ذاتها بدور أكبر منه في الماضي في الجهود الرامية إلى معالجة مشكلة الألغام المضادة للأفراد. وسأصر على أن تعاونها البناء في هذا المجال سيكون من الآن فصاعدا معيارا للاشتراك في برامجنا للتعاون المالي والتقني.

٧ - دعم الجهود الدولية لمواجهة مشكلة الألغام - في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، سأحث بقوة على أن تكون إزالة الألغام جزءا من وظائف بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وتتطلب ضخامة وتعقد مشكلة الألغام البرية الأخذ بنهج مشترك من جانب ألمانيا وشركائها، الملتزمين أيضا بشدة بحل هذه المشكلة. وقد قام مؤخرا الرئيس كلينتون بتقديم مبادرة من الولايات المتحدة ونظمت كندا واليابان على حد سواء هذا العام ندوات عن القضية. كما تظهر أيضا مشكلة الألغام البرية بصورة أكبر منها في أي وقت مضى في جدول أعمال الأمم المتحدة.

- - - - -